



النشرة اليومية للاتحاد UAC DAILY MONITOR

١٠ تشرين أول (أكتوبر) ٢٠١٧ نشرة يومية إلكترونية تصدر عن اتحاد الغرف العربية

■ اتحاد الغرف العربية يشارك في أعمال المؤتمر العربي الثالث للتطوير والاستثمار العقاري والصناعي في الفجيرة

الصناعية. وشدد المشاركون في التوصيات، على أهمية تشكيل لجنة من الخبراء العرب المتخصصين في مجال الصناعة، بحيث يناط بها طرح مشاريع صناعية جديدة، وأوصوا بإنشاء مركز متخصص في المعلومات الصناعية، وآخر للمعلومات العقارية بالتعاون والتنسيق مع الأجهزة الإحصائية في الدول العربية، إلى جانب تحفيز وتشجيع الاستثمار في التدريب المتخصص في القطاع العقاري والصناعي، وتشجيع القطاع الخاص على تحمل مسؤولياته في مجال تدريب وتأهيل الشباب وكذلك المساهمة في مجال تمويل البحوث والدراسات للنهوض بهذين القطاعين.

كما أوصى المؤتمر الدول العربية بإعداد استراتيجيات لتنمية المشاريع الصغيرة والمتوسطة، وأن تواصل غرف التجارة والصناعة جهودها في مجال دعم ورعاية هذه المشاريع، وإصدار تشريعات تلزم الحكومات بشراء نسبة من مشترياتها من منتجات المشاريع الصغيرة. كما تضمنت التوصيات أهمية تطوير التشريعات القائمة والخاصة بالتنمية المستدامة لتتلاءم مع التطورات المستمرة والمتسارعة. وكذلك إصدار لوائح تنظيمية للإدارات المختصة بشأن تنظيم دورات تدريبية إلزامية للعاملين في قطاعات التنمية المستدامة.

شارك رئيس اتحاد الغرف العربية، العين نائل رجا الكباريتي، وأمين عام اتحاد الغرف العربية بالوكالة شاهين علي شاهين، في أعمال المؤتمر العربي الثالث للتطوير والاستثمار العقاري والصناعي "اقتصاد أخضر لتنمية مستدامة" الذي استضافته الفجيرة خلال الفترة 3 و 4 تشرين الأول الجاري.

نظم المؤتمر غرفة تجارة وصناعة الفجيرة بالتعاون مع اتحاد غرف التجارة والصناعة في دولة الإمارات ومجلس الوحدة الاقتصادية العربية بجامعة الدول العربية والاتحاد العربي للتطوير والاستثمار العقاري، وذلك تحت رعاية صاحب السمو الشيخ حمد بن محمد الشرقي عضو المجلس الأعلى حاكم الفجيرة، وحضور سمو الشيخ محمد بن حمد الشرقي ولي عهد الفجيرة.

وصدر عن المشاركين في ختام المؤتمر، مجموعة من التوصيات أكدوا فيها على أهمية دور الصناعة في اقتصادات معظم الدول العربية باعتبارها قاطرة للتنمية الاقتصادية، وأوصوا بأن تعمل الدول العربية على تقديم الدعم اللازم للقطاع الصناعي والارتقاء بمستوي إنتاجيته، وتعزيز تنافسيته، وخلق علاقة تكاملية بينه وبين الموارد المتاحة، خاصة في مجال الزراعة والثروات الحيوانية والسمكية والمعدنية، وتشجيع القطاع الخاص، وتفعيل دوره في التنمية



■ القطاع المصرفي الإماراتي يتصدّر قائمة المصارف الخليجية

602 مليار دولار. ووصلت قيمة أصول البنوك في الكويت 206 مليارات دولار، في حين بلغت أصول البنوك في مملكة البحرين 185 مليار دولار، و80 مليار دولار في سلطنة عُمان.

وتصدر بنك أبو ظبي الأول المركز الأول من حيث قيمة الأصول والتي بلغت 170 مليار دولار، ثم البنك الأهلي السعودي 120 مليار دولار، والبنك الوطني الكويتي 85 مليار دولار، والبنك الأهلي المتحد في البحرين 32 مليار دولار، وبنك مسقط 29 مليار دولار.

تصدّر الجهاز المصرفي الإماراتي قائمة أكبر القطاعات المصرفية الخليجية من حيث الأصول خلال النصف الأول من العام 2017 الحالي، حيث بلغ إجمالي قيمة موجودات 48 بنكاً 723 مليار دولار (2.66 تريليون درهم)، أي بنمو نسبته 1.7 في المئة مقارنة مع العام 2016.

وجاء الجهاز المصرفي في السعودية بالمركز الثاني بأصول قيمتها 611 مليار دولار مع نهاية شهر يونيو/حزيران الماضي بنمو نسبته 1.5 في المئة مقارنة مع العام 2016 والذي بلغت فيه قيمة الأصول



■ ريتشارد ثالر يفوز بجائزة نوبل للاقتصاد



فاز عالم الاقتصاد الأمريكي ريتشارد ثالر بجائزة نوبل للاقتصاد لعمله الرائد في ردم الهوة بين الاقتصاد وعلم النفس. وأعلنت لجنة تحكيم جائزة "نوبل"، أن ثالر أظهر كيف تؤثر بعض الصفات البشرية، مثل حدود العقلانية والتفضيلات الاجتماعية في شكل منهجي على القرارات الفردية وتوجهات السوق، مبيّنة أن نتائجه التجريبية والأبعاد النظرية التي توصل إليها، لعبت دوراً فاعلاً في خلق مجال الاقتصاد السلوكي الجديد والذي يتوسع بسرعة، والذي كان له تأثير كبير في عدد من نواحي البحوث الاقتصادية والسياسة.

وفي هذا الإطار صرّح ثالر للجنة تحكيم جائزة "نوبل" في اتصال عبر الدائرة المغلقة أنه "سعيد بالجائزة"، مع الإشارة إلى أن ثالر حاز على 9 ملايين كرونة (1,1 مليون دولار) بحكم فوزه بالجائزة.

■ الهصارف السودانية تتوقع تحويلات بـ 171 مليار دولار بعد إلغاء العقوبات الأميركية

فضلا عن مضاعفة حجم الاستثمار البالغ حاليا 74 مليار دولار، إضافة إلى القروض والمنح من الصناديق الدولية، التي كانت موقوفة بسبب التحويلات. وأوضح محافظ بنك السودان المركزي حازم عبد القادر أنّ "المركزي السوداني بدأ منذ الرفع الجزئي للعقوبات الاقتصادية الأميركية في يناير (كانون الثاني) الماضي، ترتيب قطاعه المصرفي، ليكون مستعدا وقادرا على التعامل مع البنوك العالمية بعد رفع الحظر".

تستعد المصارف السودانية لاستقبال وإرسال التحويلات المالية بالعملات الأجنبية، لأول مرة منذ نحو 20 عاماً، بعد رفع الحظر الاقتصادي المفروض من قبل الولايات المتحدة الأميركية. وسوف تتمكن المصارف السودانية (نحو 40 بنكا محليا وأجنيبيا) من جمع أكثر من 171 مليار دولار خلال نحو عام تقريبا، مقسمة على 5 مليارات دولار تحويلات المغتربين، ونحو 18 مليار دولار من قطاع التصدير، الذي سجل 9 مليارات دولار أثناء فترة الحظر،



■ البرلمان اللبناني يقر قانون الضرائب المعدّل

وقال: "منذ 2005 تطور مستوى انفاقنا ولم يقر أي إجراء ضريبي حتى اليوم، والإجراءات الضريبية التي تمّ إقرارها فإن 87 في المئة منها لا تؤثر على الطبقات الفقيرة".

أشار رئيس الوزراء اللبناني سعد الحريري، إلى أنّ "زيادات الضرائب التي أقرها البرلمان لتمويل الزيادة في رواتب العاملين في القطاع العام كانت ضرورية لتقادي انهيار الليرة اللبنانية".

ووافق البرلمان على النسخة المعدلة والتي تتضمن زيادة ضريبة القيمة المضافة من 10 إلى 11 في المئة بالإضافة إلى ضريبة أرباح الشركات والخمور ومنتجات التبغ وجوائز اليانصيب والفائدة على الودائع المصرفية وكذلك زيادات في الرسوم والغرامات.

من جانبه شدد وزير المال اللبناني علي حسن خليل، على أنّه "من خلال القانون الذي أقرناه حميّا السلسلة وثانيا حافظنا على الوضع المالي بالبلد"، لافتا إلى أنّه "لا يمكن الاستمرار دون إصلاحات تعيد التوازن للوضع المالي"، مشيرا إلى أنّ "هذه الإجراءات هي لتقليص نسبة العجز المتراكم".

